



Inter-Parliamentary Union  
For democracy. For everyone.

# الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي دورة افتراضية، 24-27 أيار/ مايو 2021

C-II/142/DR-rev

8 آذار/ مارس 2021

اللجنة الدائمة

للتنمية المستدامة

## تعميم التحول الرقمي والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

### مشروع قرار مقدم من المقررين

السيد أ. جريفروي (بلجيكا)، والسيد ب. ماريرو (كينيا) والسيدة س- م. دينيكا (رومانيا)

إنّ الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي،

(1) إذ تؤيد بشكل كامل الإعلان السياسي لقمة أهداف التنمية المستدامة (أيلول/ سبتمبر 2019)، والذي يؤكد مجدداً الالتزام بالنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

(2) وإذ تشير إلى الإعلان الوزاري الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة لعام 2019، ولا سيما الالتزام الذي قطعتة الحكومات في جميع أنحاء العالم من أجل "تحسين استراتيجيات إدارة الموارد الوطنية من خلال نهج دورة الحياة الكاملة المتكاملة والتحليل لتحقيق اقتصادات ذات كفاءة في استخدام الموارد ومنخفضة الكربون"،



- (3) وإذ ترحب بإنشاء التحالف العالمي للاقتصاد الدائري وكفاءة استخدام الموارد، والذي يهدف إلى دعم الانتقال إلى اقتصاد دائري عالمي من أجل استخدام أكثر كفاءة وإنصافاً للموارد من أجل تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والتصنيع الشامل والمستدام،
- (4) وإذ تشدد على أن الاقتصاد الدائري والرقمنة والتفاعل بينهما يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولين،
- (5) وإذ تأخذ في الاعتبار أننا نواجه اضطراباً كبيراً بسبب وباء كوفيد-19 والذي من شأنه أن يجبرنا على استخدام وسائلنا المحدودة بشكل أكثر كفاءة على خلفية الأزمة،
- (6) وإذ تؤكد أن وباء كوفيد-19 قد عكس مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس وكشف عن أوجه عدم المساواة العميقة والتحديات التي تناولتها خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مما يجعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة أكثر ضرورة وإلحاحاً،
- (7) وإذ تؤكد على أن الاستهلاك والإنتاج المسؤولين هما عنصران محوريان وشاملان لأهداف التنمية المستدامة، ووسيلة حاسمة لإعادة البناء بشكل أفضل وأكثر مراعاة للبيئة، لأنها تتيح الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية، وتقليل التدهور البيئي والتلوث والنفايات، والنظر في كل مرحلة من مراحل دورة الحياة مع خلق فرص للتنمية الاجتماعية والاقتصادية،
- (8) وإذ تدرك أن أزمة الوباء قد كشفت عن هشاشة سلاسل القيمة الطويلة والمعقدة، وعيوب نمط الإنتاج والاستهلاك الخطي "خذ، اصنع، استخدم، وتخلص"،
- (9) وإذ تلاحظ أن أسعار المنتجات لا تعكس دائماً التكاليف البيئية أو الاجتماعية، مثل آثار التلوث أو العمل بأجر منخفض، مما يؤثر سلباً على صحة الناس ونوعية حياتهم،
- (10) وإذ تؤكد على أن التحول الاقتصادي الدائري، على الرغم من ارتباطه في الغالب بتصنيع المنتجات أو الصناعات كثيفة الموارد وسلاسل القيمة، يشير إلى الاقتصاد ككل، بما في ذلك الصناعات التي تهيمن عليها الخدمات، مما يتطلب مشاركة واسعة النطاق للجهات الفاعلة في كل صناعة وقطاع؛
- (11) وإذ تلاحظ أن العالم الآن في خضم إنشاء اقتصاد أكثر دائرية وثورة رقمية، وكلاهما له القدرة على تحويل اقتصادنا ومجتمعنا،



- 12) وإذ تلاحظ أيضاً أن واضعي السياسات الوطنيين والدوليين يبذلون جهوداً هائلة في الوقت الحالي لتعزيز وتنظيم كلتا المرحلتين الانتقالتين ولكن في الغالب دون تنسيق جهودهم أو إنشاء جسور بين السياسات،
- 13) وإذ تؤكد على أنه، من خلال سياسة "الرقمنة من أجل التنمية (D4D)"، يتم النظر في الكيفية التي يمكن بها للرقمنة أن تغير حياة الناس وكيف يمكن للاتحاد الأوروبي أن يعمل في شراكة اقتصادية مع البلدان النامية، بدلاً من تقديم المساعدة الإنمائية، لخلق الوظائف والنمو الاقتصادي،
- 14) وإذ تلاحظ أن الرقمنة تؤدي إلى ظهور منصات رقمية جديدة، وتساعد على إنشاء أنواع جديدة من الأسواق، يمكن أن تستند إلى التمثيل الافتراضي للمنتجات والعمليات، وتيسر التواصل والتعاون والإنشاء المشتركين مع أصحاب المصلحة بطريقة أسهل وأكثر كفاءة،
- 15) وإذ تضع في اعتبارها أن الرقمنة تساعد على خفض التكاليف وزيادة الكفاءة، بما في ذلك كفاءة الموارد،
- 16) وإذ تؤكد الدور المركزي لمنصات التعلم والتعاون الرقمي الدولية، التي تستخدم في كثير من الأحيان التقنيات الافتراضية، للتعلم والتواصل والمشاركة في الإنشاء،
- 17) وإذ تدرك أن الرقمنة ليست هدفاً بحد ذاتها، ولكنها عامل مساعد ومُسرع لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17 بشكل فعال،
- 18) وإذ تسلط الضوء على حقيقة أن أزمة كوفيد-19 لم يسرع سوى الثورة الرقمية،
- 19) وإذ تؤكد أن أية استراتيجية مستقبلية للحد من الكوارث ستكون مدفوعة بالبيانات (الكبيرة)،
- 20) وإذ تولي الاعتبار الواجب لتجنب وقوع الفئات الأكثر ضعفاً ضحايا للاقتصاد الدائري والتحول الرقمي من خلال إدراج التضامن في عملية التعافي من أجل اغتنام فرص الأزمة الحالية بالكامل،
- 21) وإذ تؤكد أن التحول إلى الاقتصاد الدائري من شأنه أن يسمح للبلدان بفصل النمو عن استخدام الموارد والأثر البيئي، وتوليد الفرص الاقتصادية، وبناء القدرة على التحمل على المدى الطويل، وحماية البيئة وصحة الإنسان،



- (22) *وإذ تشدد على أن تنفيذ مبادئ الاقتصاد الدائري في القطاعات الرئيسية يمكن أن يؤدي دوراً حاسماً في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتصدي بتغير المناخ،*
- (23) *وإذ تضع في اعتبارها أن خلق طلب استهلاكي على المنتجات ذات الكفاءة في استخدام الموارد يمكن أن يمثل تحدياً، لأن المنتجات المستدامة بيئياً قد لا تكون متاحة بسهولة أو ميسورة التكلفة أو سهلة الاستخدام أو عملية وجذابة للمستهلكين، لا سيما في المراحل الأولى من تطويرها،*
- (24) *وإذ تقر بإمكانية الرقمنة في تعزيز الاقتصاد الدائري، وتشدد على أن الاقتصاد الدائري ومبادئ الاستدامة ينبغي أن تكونا في صميم الرقمنة،*
- (25) *وإذ تلاحظ أن الرقمنة والاقتصاد الدائري يستفيدان حالياً من "تكنولوجيات التجسير" التالية: إنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والواقع المعزز، وقواعد البيانات المتسلسلة،*
- (26) *وإذ تسلّم بأن الاقتصاد الدائري والرقمنة يساهمان في النمو الاقتصادي العادل ويتيحان التمكين الاقتصادي للمرأة والعمل الجماعي الذي يقوده الشباب،*
- (27) *وإذ تؤكد على أن تعميم التحول الرقمي والاقتصاد الدائري يتطلب طموحاً وإرادة سياسية وتغييراً أساسياً في الرؤية على جميع المستويات، والتي تتجاوز بكثير جداول الأعمال السياسية الرقمية والبيئية القياسية، ويجب أن تستند إلى نهج وطني منهجي بمشاركة جميع قطاعات المجتمع، وكذلك بشأن تعزيز التعاون الدولي،*
1. *تدعو البرلمانات إلى إعطاء الرقمنة والاقتصاد الدائري مكانة بارزة على جدول الأعمال السياسي، كجزء من جهودها لمعالجة أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولين؛*
  2. *تدعو البرلمانات إلى تعميم مبادئ الرقمنة والاقتصاد الدائري في السياسات العامة والاستراتيجيات الوطنية، واعتماد إطار تمكيني لتنفيذها؛*
  3. *تحث البرلمانات على تعزيز الأطر التنظيمية الملائمة، بما في ذلك الحوافز الاقتصادية والمالية، بهدف تمكين نماذج الاقتصاد الدائري من تقديم منتجات وخدمات مستدامة قابلة للتطوير والتنافسية من حيث السعر والجودة والملاءمة؛*



4. تدعو جميع الجهات الفاعلة إلى اتخاذ الخيارات المبتكرة الصحيحة على خلفية الوباء، وإعطاء الأولوية للقطاعات والتكنولوجيات المستقبلية والمستدامة مع الاستفادة من المزايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الهائلة للرقمنة الذكية؛
5. تدعو البرلمان إلى الاعتراف بالحاجة إلى فرص الانتعاش المرن والمنخفض الكربون من كوفيد - 19، كشرط مسبق لتحقيق خطة عام 2030، وتدعوها إلى ضمان أن تتضمن خطط الانعاش ممارسات الاستهلاك والإنتاج المسؤولة، على أساس مبادئ الرقمنة والاقتصاد الدائري، من بين أمور أخرى؛
6. تدعو البرلمان إلى اعتماد تشريعات تعالج إهدار الأغذية وفقدانها في كل مرحلة ومستوى من سلسلة الإمداد بالأغذية، وتحفيز استخدام التكنولوجيات الجديدة لإنشاء نظام زراعي وغذائي متكامل يتم بموجبه الاستفادة المثلى من الأغذية والتقليل من فقدانها ومن إهدار الموارد؛
7. تحث البرلمان على دعم السياسات التي تشجع على إعادة تدوير الموارد، والتحكم في استهلاك المواد الأولية، واستخدام الموارد الوفيرة لتيسير الإدارة المستدامة للموارد، وتدعوها إلى تشجيع نماذج الأعمال والخدمات الجديدة التي لا تعتمد على الاستهلاك الشامل للمواد الأولية؛
8. تطلب إلى البرلمان ضمان أن يتخذ عمل جميع المؤسسات العامة، المركزية والمحلية، نهجاً أكثر شمولاً تجاه الاستدامة، مع دمج مبادئ الاقتصاد الرقمي والتعميم، بما في ذلك اعتماد الشراء البيئي والمستدام؛
9. تدعو البرلمان إلى تشجيع تنسيق السياسات الدولية ومواءمة المعايير واللوائح والسياسات للاقتصاد الدائري؛
10. تدعو البرلمان إلى تهيئة بيئة مواتية لتطوير وتطبيق الحلول الرقمية، مثل إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي وقواعد البيانات المتسلسلة، بهدف تعظيم إمكانات الاقتصاد الدائري؛
11. تدعو البرلمان أيضاً، في إطار الجهود المبذولة لتهيئة بيئة مواتية للرقمنة والاقتصاد الدائري، إلى التركيز بشكل خاص على سياسات البيانات وهيكلتها البيانات المشتركة؛

12. تدعو البرلمانات إلى تشجيع البحث والتطوير والابتكار وتبادل المعارف من أجل استيعاب الممارسات التجارية المبتكرة والارتقاء بها وتكرارها على أساس الرقمنة والاقتصاد الدائري؛
13. تدعو برلمانات البلدان المانحة إلى ضمان قيام وكالات التعاون الإنمائي الدولية بإدماج مبادئ الرقمنة والاقتصاد الدائري في برامج المساعدة المالية وبناء القدرات الرامية إلى دعم الانتعاش الاقتصادي لكوفيد-19 وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
14. تدعو الحكومات أيضاً إلى دمج المهارات الرقمية وأسلوب الحياة الدائري في التعليم في أقرب مرحلة ممكنة؛ وتنظيم حملات توعية لتشجيع المستهلكين على المشاركة في الممارسات المستدامة؛
15. تدعو البرلمانات إلى تهيئة بيئة مواتية لوصول المواطنين إلى الحلول الرقمية؛
16. تدعو أيضاً البرلمانات والحكومات إلى تخصيص الموارد المالية المناسبة لتشجيع تطوير نماذج الأعمال التجارية للاقتصاد الرقمي والاقتصاد الدائري، مع تمكين رواد الأعمال من الشباب والنساء على وجه التحديد؛
17. تشجع البرلمانات على دعم الجهود التي تبذلها المؤسسات الإقليمية والمحلية لتعزيز الاستدامة الحضرية من خلال تطوير مدن ذكية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة تعمل على تحسين الاتصالات والنقل والطاقة والبيئة رقمياً، وفقاً لمبادئ الاقتصاد الدائري والرقمنة؛
18. تشدد على الحاجة الملحة للعمل من أجل بيئة مبنية دائرية من خلال اعتماد ممارسات بناء تقلل من استخدام المواد الخام لتقليل الانبعاثات، عن طريق زيادة معدل استرداد نفايات البناء والهدم، وتحسين كفاءة الطاقة وإطالة عمر المباني القائمة؛
19. تدعو البرلمانات إلى دمج نماذج الاقتصاد الدائري في الاستجابة الوطنية لتغير المناخ، وتدعوها إلى ضمان اشتغال سياسات واستراتيجيات تغير المناخ على تدابير لتحسين الاستفادة من المنتجات عن طريق تعظيم استخدامها وإطالة عمرها، وتعزيز إعادة التدوير (استخدام النفايات كمورد)، مع تعزيز التصميم الدائري الذي يقلل من استهلاك المواد ويستخدم بدائل منخفضة الكربون؛
20. تدعو البرلمانات إلى دعم اعتماد معايير بيئية واجتماعية سليمة للصناعات الاستخراجية، ومعايير وأطر سياسات تضمن إعادة التدوير المستدام للمواد الثانوية؛



21. تدعو البرلمانات إلى تعزيز الحلول الرقمية والتعميم، بما في ذلك الشراء الدائري والتصميم الدائري والخدمات بدلاً من المنتجات، كوسيلة لتطوير صناعة سفر وسياحة أكثر مرونة واستدامة اقتصادياً وبيئياً،
22. تطلب إلى البرلمانات أن تضمن قيام الحكومات بالاستثمار في البنية التحتية الرقمية الملائمة لتغطية الإنترنت والتواصل والأمن السيبراني من أجل تمكين الاقتصاد الدائري والتنوع "الرقمنة من أجل التنمية" من تحقيق إمكاناتهما الكاملة؛
23. تدعو البرلمانات إلى تحفيز تنفيذ نماذج الأعمال الدائرية ذات الفوائد الطويلة الأجل، مثل تغيير سلوك المستهلك، وحفز الابتكار، وتوسيع نطاق التكنولوجيات ونشرها؛
24. تدعو البرلمانات إلى تحفيز التواصل والتعاون على الصعيدين الوطني والدولي بين المدارس وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة (مثل الشركات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية) لإيجاد حلول رقمية للتحديات المتعلقة بالاقتصاد الدائري، على سبيل المثال عن طريق تشجيع الابتكار المشترك من خلال المنافسات وسباقات البرمجة.
25. تدعو البرلمانات إلى ضمان تصدى الجهود المبذولة لتسريع الانتقال إلى الرقمنة والاقتصاد الدائري للمخاطر المحتملة، مثل زيادة استخدام المواد والطاقة، وزيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتعميق الفجوة الرقمية فيما بين البلدان ودخلها، وزيادة البصمة البيئية لصناعة تكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن العواقب السلبية للانتقال من حيث الأمن وصحة الإنسان؛
26. تدعو الاتحاد البرلماني الدولي إلى تعزيز التعاون مع البرلمانات الأعضاء والمنظمات الأخرى من أجل جمع الأدلة بشأن الاقتصاد الدائري والبيئة والرقمنة، وتحديد التفاعل فيما بينها وتعزيز المبادئ التوجيهية للعمل البرلماني؛
27. تدعو البرلمانات إلى دعم استخدام بيانات رقمية موحدة وقابلة للمقارنة وعالية الجودة يتم استخراجها والتحقق فيها وإدارتها على النحو المناسب؛
28. تطلب إلى البرلمانات "نزع الطابع الإيديولوجي" عن المناقشة المتعلقة بتبادل البيانات عن طريق التمييز بين الأنواع المختلفة من البيانات وإنشاء تنظيم عادل وعملي للبيانات على أساس الحس



السليم من خلال ضمان الوصول العادل إلى البيانات، فضلاً عن الحماية العادلة للبيانات وفقاً  
للائحة حماية البيانات العامة للاتحاد الأوروبي وحقوق الملكية الفكرية والأطر القانونية الأخرى  
ذات الصلة؛

29. تشجع البرلمانات والحكومات على الانخراط في حوار مع أصحاب المصلحة (مثل المجتمع المدني  
والشركات والإدارات) من أجل زيادة وعيهم بأهمية توفير البيانات المفتوحة وتحويلهم إلى مشاركين  
نشطين في اقتصاد البيانات ومبدعين في مجال المعرفة عندما يكون ذلك ممكناً قانونياً؛

30. تدعو البرلمانات إلى توشي تدابير تهدف إلى معالجة افتقار الناس إلى المهارات الرقمية الأساسية  
ومحو الأمية الإلكترونية، وزيادة عدد مهنيي تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي وقواعد  
البيانات المتسلسلة وغيرهم من المهنيين الرقميين، كوسيلة لتسريع التحول الرقمي؛

31. تدعو البرلمانات إلى تبادل المعلومات وأفضل الممارسات وتنفيذ برامج بناء القدرات بهدف زيادة  
الوعي والمعرفة بين البرلمانين بشأن التفاعل بين الرقمنة والاقتصاد الدائري وإمكاناته في تعزيز  
الانتعاش المرن والمراعي للبيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والاستهلاك والإنتاج المسؤولين  
بشكل خاص.







Inter-Parliamentary Union  
For democracy. For everyone.

# 142nd IPU ASSEMBLY

## Virtual session, 24-27 May 2021

Standing Committee on  
Sustainable Development

C-II/142/DR-rev  
8 March 2021

### Mainstreaming digitalization and the circular economy to achieve the SDGs, particularly responsible consumption and production

***Draft resolution submitted by the co-Rapporteurs  
Mr. A. Gryffroy (Belgium), Mr. P. Mariru (Kenya) and Ms. S.-M. Dinică (Romania)***

The 142nd Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

- (1) *Fully endorsing* the Political Declaration of the Sustainable Development Goals Summit (September 2019), which reaffirms the commitment to advance the 2030 Agenda for Sustainable Development, and calls for accelerated action in order to achieve the SDGs,
- (2) *Recalling* the Ministerial Declaration of the 2019 United Nations Environment Assembly, particularly the commitment made by governments worldwide to "improve national resource management strategies with integrated full life-cycle approaches and analysis to achieve resource efficient and low-carbon economies",
- (3) *Welcoming* the establishment of the Global Alliance on Circular Economy and Resource Efficiency, which aims to support the transition to a global circular economy for more efficient and equitable use of resources so as to achieve sustainable consumption and production, and inclusive and sustainable industrialization,
- (4) *Underlining* that the circular economy and digitalization, and the interplay between them, can make a major contribution to reaching the SDGs, particularly responsible consumption and production,
- (5) *Being mindful* that due to COVID-19 we are facing major disruption that will force us to use our limited means even more efficiently against the background of the crisis,
- (6) *Stressing* that the COVID-19 pandemic has reversed hard-won development gains and has exposed the deep inequalities and the challenges addressed by the 2030 Agenda for Sustainable Development, thus making the achievement of the SDGs all the more necessary and urgent,
- (7) *Emphasizing* that responsible consumption and production are pivotal and cross-cutting elements of the SDGs, and crucial means to build back better and greener, as they enable the efficient use of natural resources, minimize environmental degradation, pollution and waste, and consider each stage of the life cycle while creating opportunities for social and economic development,

- (8) *Aware* that the pandemic crisis has revealed the precariousness of long and complex value chains, and the flaws of the linear “take-make-use-dispose” pattern of production and consumption,
- (9) *Noting* that the price of products does not always reflect environmental or social costs, such as pollution effects or underpaid labour, which have a negative impact on people’s health and quality of life,
- (10) *Stressing* that circular economy transformation, although predominantly associated with product manufacturing or resource intensive industries and value chains, refers to the economy as a whole, including service dominated industries, thus requiring the engagement of the full range of actors across each industry and sector;
- (11) *Noting* that the world is currently in the midst of the creation of a more circular economy and of the digital revolution, both of which have the power to transform our economy and society,
- (12) *Noting also* that enormous efforts are currently being made by national and international policymakers to promote and regulate both transitions but mostly without aligning their efforts or creating bridges between policies,
- (13) *Underscoring* that, through "digital for development" (D4D) policy, consideration is being given to how digitalization could change people’s lives and how the European Union could work in economic partnership with developing countries, rather than providing development assistance, to create jobs and economic growth,
- (14) *Noting* that digitalization gives rise to novel digital platforms, helps create new kinds of markets, which can be based on the virtualization of products and processes, and facilitates easier and more efficient networking, collaboration and co-creation with stakeholders,
- (15) *Bearing in mind* that digitalization helps to cut costs and increase efficiency, including efficiency of resources,
- (16) *Underscoring* the central role of international digital learning and collaboration platforms, often with virtual technologies, for learning, networking and co-creation,
- (17) *Aware* that digitalization is not a goal in itself, but an enabler and an accelerator to effectively achieve all 17 SDGs,
- (18) *Highlighting* the fact that the COVID-19 crisis has only accelerated the digital revolution,
- (19) *Underscoring* that any future disaster reduction strategy will be (big) data driven,
- (20) *Paying due regard* to avoiding the most vulnerable people becoming victims of the circular economy and digital transition by including solidarity in the recovery process in order to fully seize the opportunities of the current crisis,
- (21) *Stressing* that the shift to a circular economy would allow countries to decouple growth from resource use and environmental impact, generate economic opportunities, build long-term resilience, protect the environment and human health,
- (22) *Underlining* that the implementation of the circular economy principles in key sectors can play a critical role in reducing greenhouse gas emissions and successfully addressing climate change,

(23) *Bearing in mind* that creating consumer demand for resource efficient products can be a challenge, as environmentally sustainable products may not be easily available, affordable, user-friendly or functional and attractive to consumers, especially at the early stages of their development,

(24) *Acknowledging* the potential of digitalization to strengthen the circular economy, and stressing that circular economy and sustainability principles should be at the heart of digitalization,

(25) *Noting* that digitalization and the circular economy currently benefit from the following "bridging technologies": the internet of things, artificial intelligence, big data, 3D printing, augmented reality and blockchain,

(26) *Recognizing* that the circular economy and digitalization contribute to equitable economic growth and enable women's economic empowerment and youth-led collective action,

(27) *Emphasizing* that mainstreaming digitalization and the circular economy requires ambition, political will and a fundamental change of vision at all levels, which go far beyond the standard digital and environmental political agendas, and must be based on a systemic national approach with the participation of all sectors of society, as well as on enhanced international cooperation,

1. *Invites* parliaments to give digitalization and the circular economy more prominence on the political agenda, as part of their efforts to address the SDGs, particularly responsible consumption and production;
2. *Calls on* parliaments to mainstream digitalization and circular economy principles into public policies and national strategies, and to adopt an enabling framework for their implementation;
3. *Urges* parliaments to promote adequate regulatory frameworks, including economic and financial incentives, with a view to enabling circular economy models to deliver sustainable products and services that are both scalable and competitive in terms of price, quality and convenience;
4. *Calls on* all actors to make the right innovative choices against the background of the pandemic and to prioritize future-proof and sustainable sectors and technologies while benefitting from the huge social, economic and ecological advantages of smart digitalization;
5. *Invites* parliaments to recognise the need for and opportunity of a resilient and low-carbon recovery from COVID-19, as a precondition for achieving the 2030 Agenda, and calls on them to ensure that recovery plans incorporate responsible consumption and production practices, based on digitalization and circular economy principles, among others;
6. *Calls on* parliaments to adopt legislation that addresses food waste and loss at every phase and level of the food supply chain, and to stimulate the use of new technologies for the creation of an integrated agricultural and food system whereby food utilization is optimized and loss and waste of resources are minimized;
7. *Urges* parliaments to support policies that encourage resource recycling, the control of primary material consumption, and the utilization of abundant resources to facilitate sustainable resource management, and invites them to encourage new business and service models that are not dependent on mass consumption of primary materials;
8. *Requests* parliaments to ensure that the functioning of all public institutions, central and local, takes a more holistic approach to sustainability, while incorporating both digital and circular economy principles, including the adoption of green and sustainable procurement;

9. *Invites* parliaments to encourage international policy coordination and harmonization of standards, regulations and policies for the circular economy;
10. *Calls on* parliaments to create an environment conducive to the development and application of digital solutions, such as the internet of things, artificial intelligence and blockchain, aimed at maximizing the potential of the circular economy;
11. *Also calls on* parliaments, as part of efforts to create an enabling environment for digitalization and the circular economy, to place special emphasis on data policies and common data architecture;
12. *Invites* parliaments to encourage research and development, innovation and knowledge-sharing for the uptake, upscaling and replication of innovative business practices based on digitalization and the circular economy;
13. *Calls on* parliaments from donor countries to ensure that international development cooperation agencies mainstream digitalization and circular economy principles in their financial assistance and capacity-building programmes aimed at supporting COVID-19 economic recovery and SDG implementation;
14. *Also calls on* governments to integrate digital skills and a circular way of life in education at the earliest possible stage; and to conduct awareness campaigns to encourage consumers' engagement in sustainable practices;
15. *Invites* parliaments to create an enabling environment for citizens' access to digital solutions;
16. *Also invites* parliaments and governments to allocate appropriate financial resources to encourage the development of both digital and circular economy business models, while specifically empowering young and women entrepreneurs;
17. *Encourages* parliaments to support efforts by regional and local institutions to foster urban sustainability through the development of inclusive, safe, resilient and sustainable smart cities that digitally optimize communication, transport, energy and the environment, according to circular economy and digitalization principles;
18. *Emphasizes* the urgent need to work towards a circular built environment by adopting building practices that minimize the use of raw materials to decrease emissions, by increasing the recovery rate of construction and demolition waste, and by improving the energy efficiency and extending the lifespan of existing buildings;
19. *Calls on* parliaments to integrate circular economy models into the national response to climate change, and invites them to ensure that climate change policies and strategies include measures to optimize the utility of products by maximizing their use and extending their lifespan, and enhance recycling (using waste as a resource), while promoting a circular design that reduces material consumption and uses lower-carbon alternatives;
20. *Invites* parliaments to support the adoption of sound environmental and social standards for the extractive industries, and of standards and policy frameworks that guarantee the sustainable recycling of secondary materials;
21. *Calls on* parliaments to promote digitalization and circular solutions, including circular procurement, circular design and services instead of products, as a means to develop a more resilient, and economically and environmentally sustainable travel and tourism industry,
22. *Requests* parliaments to ensure that governments invest in adequate digital infrastructure for internet coverage, connectivity and cybersecurity in order to enable the circular economy and D4D to reach their full potential;

23. *Invites* parliaments to incentivize the implementation of circular business models with long-term benefits, such as changing consumer behaviour, stimulating innovation, and the scaling and diffusion of technologies;
24. *Calls on* parliaments to stimulate national and international networking and collaboration between schools and other relevant stakeholders (e.g. companies, NGOs and international organizations) to find digital solutions to challenges related to the circular economy, for example by encouraging co-creation through competitions and hackathons;
25. *Invites* parliaments to ensure that efforts to accelerate the transition to digitalization and the circular economy address potential risks, such as increasing material and energy use, increasing greenhouse gas emissions, deepening the digital gap among and within countries, and increasing the environmental footprint of the IT industry, as well as the transition's negative consequences in terms of security and human health;
26. *Calls on* the IPU to enhance cooperation with Member Parliaments and other organizations in order to gather evidence on the circular economy, environment and digitalization, to map the interplay between them and to promote guidelines for parliamentary action;
27. *Invites* parliaments to support the use of standardized, comparable and high-quality digital data which is properly mined, investigated and managed;
28. *Requests* parliaments to "de-ideologize" the discussion on data sharing by distinguishing between different types of data and to establish fair and functional data regulation based on common sense by securing fair access to data, as well as fair protection of data according to the European Union's General Data Protection Regulation, intellectual property rights and other relevant legal frameworks;
29. *Encourages* parliaments and governments to engage in dialogue with stakeholders (e.g. civil society, companies and administrations) in order to increase their awareness of the importance of providing open data and turn them into active participants of the data economy and co-creators of knowledge when legally possible;
30. *Calls on* parliaments to envisage measures aimed at tackling people's lack of basic digital skills and e-literacy, and at increasing the number of IT, artificial intelligence, blockchain and other digital professionals, as a means to accelerate the digital transition;
31. *Invites* parliaments to exchange information and best practices and implement capacity-building programmes with a view to increasing awareness and knowledge among parliamentarians about the interplay between digitalization and the circular economy, and its potential in promoting a resilient and green recovery and achieving the SDGs, particularly responsible consumption and production.